

القطاع النفطي وإشكالية المرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 – 2015

The petroleum sector and the problem of the Dutch disease in
Algeria for the period 2000–2015د. محمد هاني¹. د. نشأت إدوارد ناشد جرجس²¹ كلية العلوم الاقتصادية – جامعة البويرة، الجزائر، m.hani@univ-bouira.dz² معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، مصر Nashaat691@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/04/12

تاريخ القبول: 2020/11/01

تاريخ الاستلام: 2020/10/15

ملخص:

تعتبر الإيرادات الريعية لقطاع المحروقات المصدر الأول لتمويل التنمية في الجزائر، إذ يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الخام وتمويل الموازنة العامة، من جهة أخرى يشكل المصدر الوحيد تقريباً في إيرادات العملة الصعبة، هذا الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات المتأتية من تذبذبات الأسعار في الأسواق العالمية، والمتلازمة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري هي الآثار السلبية لصدمات أسعار النفط سواء عند انخفاضها بتطبيق سياسة تقشفية مستعجلة غير مخطط لها تتمثل في توقيف المشاريع الكبرى نتيجة توقف التمويل، أو عند إرتفاع الأسعار بحيث ترتفع المداخيل الحقيقية لدى الأفراد التي توجه إلى القطاع غير التبادلي والإنفاق الاستهلاكي، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي غير منتج فهذا سيؤدي إلى ارتفاع الواردات لتلبية الطلب الداخلي المتزايد نتيجة الصدمة البترولية الموجبة وذلك على حساب القطاع التبادلي (الفلاحة والصناعة)، مما يؤدي إلى انحلال تدريجي له، وهذا ما يؤدي إلى تخلف تنموي، وهنا نكون أمام حالة من التناقض وفرة في الموارد وتخلف تنموي تعرف بظاهرة المرض الهولندي.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي، الصدمة الاقتصادية البترولية، تذبذبات أسعار النفط.

abstract:

The income of the hydrocarbon sector is the primary source of financing for development in Algeria, which contributes significantly to the composition of GDP and the financing of the public budget. It is the only source of foreign currency revenues. This heavy dependence on the hydrocarbon sector has made the Algerian economy susceptible to shocks from The volatility of prices in the world markets, and the syndrome that characterizes the Algerian economy is the negative effects of oil price shocks, both when the decline of the application of the policy of austerity, urgent and unplanned is the arrest of major projects as a result of the cessation of

funding, or Ert The increase in prices will increase the real incomes of individuals heading to the non-reciprocal sector and consumer spending. As the Algerian economy is unproductive, this will lead to higher imports to meet the increasing internal demand due to the positive oil shock at the expense of the reciprocal sector (agriculture and industry). To a gradual decline, and this leads to developmental underdevelopment, and here we are in a state of contradiction resource abundance and developmental underdevelopment known as the phenomenon of Dutch disease.

Keywords: Dutch disease, oil shock, oil price volatility.

محمد هاني، m.hani@univ-bouira.dz

I - مقدمة:

يتصف الاقتصاد الجزائري بأنه ذو طابع ريعي يامتياز، بالنظر إلى نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، إضافة إلى أن القطاع هو المصدر الوحيد للعملة الصعبة، لتبقى بذلك نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع التصدير التقليدي جد ضعيفة في ظل مردودية إنتاجية قليلة وعدم مرونة الجاهز الإنتاجي المحلي ذو الطاقة الاستيعابية لعوائد البترودولار في الاقتصاد المحلي، كل هذا أدى مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات حادة في جانبي الطلب والعرض، وعليه فإن إعتماده على قطاع المحروقات بنسبة تناهز 67% من الناتج المحلي الخام يجعلنا أمام فرضية تغلغل المرض الهولندي، خاصة وأن المنتج التصديري الوحيد المتمثل في قطاع المحروقات القطاع المزدهر الذي يقود قاطرة النمو تتميز أسعاره بتذبذبات حادة تكون لها اثر سلبي في الحالتين سواء أكانت سالبة بحيث تؤدي إلى تطبيق سياسة إنكماشية تقشفية حادة تنعكس بسرعة على الاقتصاد ككل، أهمها وقف تنفيذ المشاريع الكبرى والتوظيف وغيرها، في حين تكون هناك آثار سلبية أيضا في حال إرتفاع أسعار المحروقات من خلال ظهور أثر الإنفاق الذي يعكس بصورة جلية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني، وهي الظاهرة التي تعاني منها كل الدول التي تعتمد على موارد طبيعية أو زراعية أو بصيعة أخرى على منتج تصديري وحيد في الناتج المحلي الخام وتمويل إيرادات الموازنة العامة.

الدراسات السابقة:

1. بودربال عبد القادر ومختار دقيش، العلة الهولندية : نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986 .

2006، جامعة وهران، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، سنة 2011 .

هدفت الدراسة لفحص وجود أو غياب العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري ، وقد توصلت إلى عدم وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال تشخيص الحالة بمؤشر حركة إنتقال عوامل الإنتاج.

2 . شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2012 . تطرقت هذه الدراسة لإمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري لنقمة الموارد، وإمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الهولندي . وقد توصلت إلى صحة تعرض الاقتصاد الجزائري بأعراض المرض الهولندي .

3 . بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011 . هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية وجود تأثير لارتفاع أسعار النفط على سعر الصرف الدينار الحقيقي كأحد تأثيرات المرض الهولندي . قد توصلت الدراسة إلى استجابة استجابة الاقتصاد الجزائري لمنطق نظرية العلة الهولندية .

تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تعالج الظاهرة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي التي عرفت جنوبا هائلا في استخدام العوائد الربعية للمحروقات في تمويل المشاريع التي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية وخدمات جعلتنا أمام فرضية وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن أسعار المحروقات التي تعتبر المنتج التصديري الوحيد تعرضت إلى العديد من الصدمات الموازية وغير الموازية على طول فترة الدراسة.

الإشكالية:

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة أساسية على ريع المحروقات التي هي عرضة لصدمات تقلبات اسعاره، تدل بما لا يدع مجالا للشك انه مصاب بالمرض الهولندي ومضاعفاته، إلا أن هذه النظرة الأولية لا تعفيانا من ضرورة البحث والتقصي والتشخيص العلمي.

وعليه تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

١- الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي.

٢- تتبع وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لبعض المؤشرات التي تدل على وجوده في الاقتصاد الوطني.

٣- تقديم نتائج الدراسة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي باعتباره حالة إقتصادية تصيب الإقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، وعوض تحقيق هذه الإقتصاديات لطفرة إقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، وتنفيذ سياسات إقتصادية كلية ملائمة تحد من تراجع القطاعات الرئيسية المحركة للنمو بفعل آثار ربيع الموارد الطبيعية الاستخراجية، وستتناول الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية تهدف إلى إثبات وجود المرض الهولندي من عدمه، ودور السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحته، والهدف الرئيسي

للدراصة أنه حتى إذا تم الجزم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي فإن ذلك لا يعفيانا من ضرورة البحث والتحليل والتشخيص العلمي الدقيق بعيدا عن إطلاق الأحكام العامة، وعليه تنصب أهداف البحث بما يأتي:

للمعرفة الأسس النظرية لظاهرة المرض الهولندي.

للمعرفة من خلال دراسة تحليلية سيتم تتبع وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه وذلك من خلال:

تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة مدى انتقال عوامل الانتاج بين القطاعات الرئيسية وخاصة انتقال اليد العاملة.

تتبع مدى إنحلال القطاع الصناعي وتراجع له لصالح ربيع الموارد الطبيعية من خلال أثر الإنفاق.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تتبع ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، وإنعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 – 2015.

المنهج المتبع:

بناء على ما سبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما إستخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

II- الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي:

أولاً: الخلفية التاريخية لظاهرة المرض الهولندي: تعود تسمية المرض الهولندي إلى المجلة المتخصصة The économie البريطانية سنة 1977م، وهو مصطلح إقتصادي لأنصار المدرسة الكينزية يطلق على ظاهرة تراجع القطاعات الإقتصادية المحركة للنمو سواء التبادلية أو غير التبادلية لصالح القطاعات الإستخراجية¹، وقد أستعمل لتفسير الظاهرة الناجمة عن إكتشاف النفط في بحر الشمال في هولندا سنة 1951م، وما نجم عنه من إنحلال في القطاع الصناعي بصفة خاصة والقطاعات المحركة للنمو بصفة عامة لصالح إزدهار الصناعات الإستخراجية، وقد إنصرف المعنى العام للمرض الهولندي إلى العلاقة بين التوسع في إستغلال هذه الموارد الطبيعية سواء إستخراجية (نفط ومعادن) أو زراعية، وبين الإنكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهذه العلاقة تؤدي إلى فوائض مالية وتدني في فرص العمل في الإقتصاد الوطني، أو حتى اللجوء إلى إستيراد اليد العاملة، إضافة إلى إنكماش في قطاع التصدير التقليديين خلال تراجع تصدير المنتجات المحلية التي تفقد ميزاتها التنافسية في السوق العالمية.

مفهوم يُوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط، والذي يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس.

ويُشير المفهوم إلى أن زيادة الموارد الطبيعية تؤدي إلى: تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية وخاصةً قطاع الصناعة الذي يرتبط بشكل كبير بقطاع النفط، أيضًا تدبُّبات في إيرادات الدولة بسبب تدبُّب أسعار النفط وسوء إدارة حكومية للموارد.

ثانياً: تعريف المرض الهولندي.

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع المرض الهولندي بإعتباره يشكل ظاهرة غريبة تجمع بين وفرة كبيرة للموارد الطبيعية وتخلف تنموي يميز الإقتصاديات التي تمتلك هذه الموارد، ويمكن أن نورد بعض هذه التعاريف كما يلي:

التعريف الأول: " المرض الهولندي هو تلك الآثار السلبية التي تحدث في إقتصاد معين، يتميز بإعتماده الكلي على القطاع الإستخراجي أو للموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وإخلال القطاعات الأخرى في الإقتصاد"².

يركز الكاتب في هذا التعريف على الآثار السلبية التي يخلفها الإعتماد الكلي على القطاع الإستخراجي أو الزراعي، أي أنه يربط الظاهرة محل الدراسة بالإقتصاديات وحيدة المصدر، سواء كان مدرها ريعيا من خلال تدفق الإيرادات الريعية، أو من خلال الإعتماد على مصدر وحيد للإيراد كالبن في البرازيل.

التعريف الثاني: "هو تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة إكتشاف مفاجئ لمورد أو ثروة طبيعية، تكون بالأساس إستخراجية"³.

يركز الكاتب في هذا التعريف أيضا على الآثار السلبية التي يخلفها الإعتماد على قطاع واحد ذو طبيعة إستخراجية بالأساس، يختلف عن التعريف الأول في أنه يربط ظاهرة المرض الهولندي بالإكتشاف المفاجئ للمورد الطبيعي، وتوجه الدولة في بناء سياسات إقتصادية قائمة على تدفق العملة الصعبة من هذا الإكتشاف على حساب القطاعات الأخرى.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المرض الهولندي بأنه: هو تلك العلاقة السلبية ما بين وجود قطاع مزدهر يشكل المصدر الأساسي لتدفق العملة الصعبة ويكون بذلك المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام، وبين التخلف التنموي الذي يميز هذه الإقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد في التصدير.

ثالثاً: فرضيات المرض الهولندي.

تقوم نظرية ظاهرة المرض الهولندي على العديد من الفرضيات العقلانية أكسبتها صلابة وقيمة في الدراسات الإقتصادية، يمكن تلخيص أهم هذه الفرضيات فيما يلي⁴:

1.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية سيادة المنافسة التامة في الأسواق الدولية، بحيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في السوق، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات، إضافة إلى إمكانيات الإنتاج لكل دولة التي تعمل على أن يكون إقتصادها في حالة تشغيل كامل، وهي تركز على عاملين أساسيين في العملية الإنتاجية (العمل – رأس المال)، اللذان تفترض عدم

تنقلها دوليا وحرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات داخل الإقتصاد، وعدم تنقل عنصر رأس المال نظرا لطبيعته التخصصية في العملية الإنتاجية.

تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية أن الإقتصاد في دورة إقتصادية في نهاية مرحلة الإنكماش الإقتصادي وبداية مرحلة التوسع الإقتصادي، وأن هناك صدمات موجبة خارجية غير متوقعة ودائمة نسبيا، ناتجة عن إرتفاع أسعار القطاع الإستخراجي بصفة خاصة تسمح بتدفق قوي للعملة الصعبة، والتي يتم إنفاقها بصفة كلية بطريقة تحفظ توازن الميزان التجاري، مع فرضية عدم وجود تهريب أ، تحويل لرؤوس الأموال إلى الخارج تقوم بعملية عكسية تفقد الصدمة الموجبة فعاليتها وتعكسها إلى صدمة سالبة تكون تأثيراتها السلبية أكبر من تراجع أسعار المورد الطبيعي المعتمد عليه.

3.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية أن الدخل المفاجئ أو الغير متوقع سيؤثر فقط الدائرة الحقيقية في الإقتصاد الوطني، أما الدائرة النقدية فهي مستبعدة من هذا التأثير

4.2. تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية تقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات متخصصة كما يلي:
قطاع التصدير التقليدي: موجهة للإستهلاك داخليا، ويقوم بالتصدير للخارج، يتصف بإكتساب ميزة تنافسية قاردة على الصمود أمام المنتج الأجنبي وهو يتمثل في قطاع الفلاحة والقطاع الصناعي.

القطاع المزدهر: وهو الذي يعتبر المسؤول الأول عن إحداث ظاهرة المرض الهولندي، بإعتبار أن إنتاجه موجه للسوق العالمي، وتأثيراته عادة ما تكون سلبية من خلال صدمات تقلبات الأسعار في السوق الدولية، خاصة إذا كان الإقتصاد المحلي يعتمد عليه بصفة كبيرة، وهو ما يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات ودورات إقتصادية خطيرة.

بإعتبار أن القطاعين الأول والثاني يواجهان منافسة دولية للسلع والخدمات المصدرة من قبلهما للخارج، فإنه يمكن دمجهما في قطاع واحد يمكنه التبادل مع العالم الخارجي.

القطاع غير التبادلي: وهو القطاع الذي لا يصدر للعالم الخارجي، إما لعدم قدرته على المنافسة في السوق الدولية لعدم إكتسابه ميزة تنافسية، أو لطبيعته التخصصية غير الموجهة للتبادل كقطاع البناء والأشغال العمومية.

رابعاً: نظام سعر الصرف وتأثير الصدمة* "المواتية".

تسلك الصدمات الخارجية مسلك الدورات الاقتصادية وتولد تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف اعتماداً على مصدرها، أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري، وعليه ينبغي للإقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الخارجية إختيار نظام سعر الصرف الثابت، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الإحتياجات الدولية التي ينجم عنها تغير في عرض الأموال، بوصفها نمطا للتكيف للصدمات الإسمية الخارجية أو الداخلية، ومن ناحية أخرى إذا كانت التقلبات الحقيقية سائدة بشكل أكبر فهنا يجب إتباع سعر صرف مرن ذلك أنه يعمل على الملاءمة بين الصدمات الخارجية وبين الناتج الحقيقي الإجمالي والقطاعي، وعليه فإنه بعد أي

صدمة حقيقية سلبية (إنخفاض أسعار النفط) يمكن ان يؤدي الانخفاض الاسمي الى زيادة في الاسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة وتخفيض الاجور الحقيقية بما يتلاءم مع الانخفاض في الطلب على العملة، وبالمقابل فإن الاقتصاديات التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت والتي تمر بها الصدمات السلبية الحقيقية يكون من الضروري انخفاض الاسعار والاجور لضمان الا يحدث انخفاض في العملة والناتج، وفي حال عدم حدوث ذلك نكون امام حالة تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي⁵.

خامسا: عوامل تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد.

شهدت فترة السبعينات تبنى أسعار الصرف المرنة وإرتفاع أسعار المحروقات إلى جانب تسارع التضخم العالمي المصاحب بالركود التضخمي مما أدى إلى صياغة نماذج اقتصادية جوهرها الاهتمام بالنماذج القطاعية متمثلة في اثر اكتشاف موارد جديدة أو ارتفاع اسعار تلك الموارد أو أي زيادة في الثروة مصدرها خارجي وتأثيرها على الاقتصاد المحلي، والذي يختص بأثرين يمكننا من خلالهما إكتشاف تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد حسب ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي كما يلي:

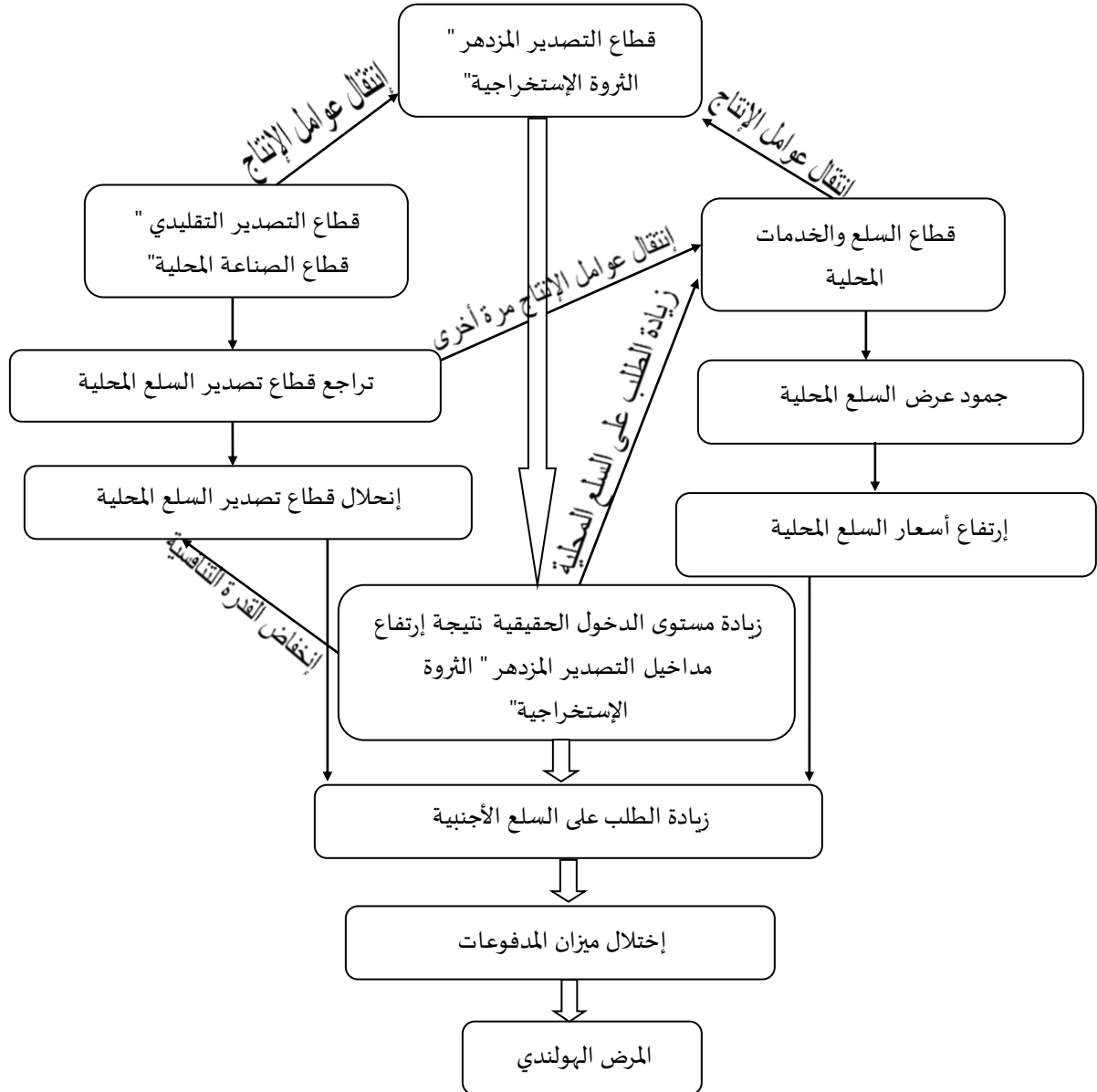
1. اثر انتقال الموارد:

يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر الى زيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي باتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين⁶: تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإخلال المباشر للقطاع التبادلي، باعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإخلال، كما أن تراجع الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي لم يكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي.

هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع بسبب انتقال عوامل الإنتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق.

ويجمع الأثرين معا أي تحول عوامل الإنتاج من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نكون أمام حالة الإخلال غير المباشر للقطاع التبادلي، ومنه تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: رسم تخطيطي لإصابة الإقتصاد بالمرض الهولندي الناتج عن إنتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات.



المصدر: مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية - ص 11.

2. أثر الإنفاق:

يحدث أثر الإنفاق من خلال إتسعمال الإيرادات المتأتية من القطاع المزدهر خاصة بعد حدوث صدمة موجبة، ما يؤدي إلى إرتفاع في الدخل الوطني وكذا الدخل الفردي وفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق من خلال التوسع في الإستهلاك لدى الأفراد أو من خلال الإنفاق الحكومي إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعية

تمحور الطلب على العرض وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير التبادلية وإنكماش إنتاج قطاع التصدير التقليدي خارج القطاع المزدهر⁷، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع سعر السلع غير التبادلية، وبالتالي حدوث حركة لعوامل الإنتاج من القطاعين المزدهر وقطاع التصدير التقليدي إلى القطاع غير التبادلي لتلبية الطلب العالي على السلع غير التبادلية.

وبصيغة أخرى فإن أثر الإنفاق مرتبط بارتفاع الإنفاق الذي بدوره نتج عن ارتفاع المداخيل نتيجة تحسن معدل التبادل هذا يرفع من أسعار المنتجات غير القابلة للتبادل، وبالتالي ارتفاع معدل الصرف الحقيقي، وهنا يستفيد قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل فقط، لأن أسعاره تعتبر مستقلة عن الأسعار العالمية، ويصبح قادرا على امتصاص الصدمات التي يسببها ارتفاع الأجور، وهو أثر التوجه نحو الإنخراط غير المباشر لقطاع التصنيع ومن ورائه قطاع التصدير التقليدي ككل، وذلك بفعل تحول الموارد من المنتجات القابلة للتبادل إلى المنتجات غير القابلة للتبادل⁸.

III - تشخيص المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2015.

يمكننا تشخيص وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري من خلال تتبع أعراض المرض الهولندي ومدى تغلغله في القطاعات المحركة للنمو في الإقتصاد الجزائري، وهذا بتتبع الأثرين الذين تنص عليهما نظرية المرض الهولندي كالتالي:

1 - أثر إنتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات: كما سبق تفصيله تقوم نظرية المرض الهولندي بتقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات، يتميز كل قطاع عن آخر كما يلي:

1.1 القطاع المزدهر: والذي يمثل قطاع المحروقات في الجزائر، يتصف بتدفق كبير للإيرادات الربعية، ومنه إرتفاع الانتاجية الحديثة للعنصر الإنتاجي القابل للإنتقال بين القطاعات، وهو ما يؤدي إلى هجرة عنصر العمل بصفة خاصة من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، وهو ما يؤدي إنكماش في القطاعات الأخرى لصالح القطاع المزدهر، ويتميز بأن عنصر العمل فيه ذو طبيعة تخصصية غير قابلة للإنتقال بين القطاعات، بل على العكس تماما يتميز القطاع المزدهر بجذب عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى دون أن تكون هناك إنتقال منه إلى القطاعات الأخرى، بفعل الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، وبالتالي فهو ذو طبيعة إنعزالية.

يكون إنتقال عوامل الإنتاج من قطاع التصدير التقليدي إلى القطاع المزدهر " من قطاع الصناعة والفلاحة إلى قطاع المحروقات في الجزائر"، ثم يعاود الإنتقال مرة أخرى من القطاع المزدهر إلى القطاع غير التبادلي " قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات"، بفعل الطاقة الاستيعابية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، أو بفعل الطبيعة التخصصية له مما يجعل هذا الإنتقال نادر الوقوع.

تشكل معدلات البطالة المرتفعة عائقا كبيرا أمام عملية تتبع حركة إنتقال عنصر العمل بين القطاعات، إلا أنه بالتركيز على معدلات التشغيل في القطاعات، نجد أن قطاع المحروقات في الجزائر بتشغيله لليد العاملة الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة عمليتي التسيير والإستخراج، وهذا النوع من اليد العاملة لا

يمكنه الانتقال إلى قطاع آخر بتاتا، لتبقى الأعمال الثانوية لليد العاملة المحلية التي تتصف بنوع من عدم التكوين والتخصص التي يمكنها الانتقال إلى القطاعات الأخرى، إلا أنها بدورها لا تنتقل إلى قطاع آخر بفعل الإستقرار الذي يشهده قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى ناهيك عن إرتفاع الأجور نوعا ما هذا من جهة، من جهة أخرى فإن قطاع المحروقات لا يستوعب سوى 1% من القوة العاملة النشيطة وهو ما يجعل إنتقال عنصر العمل إليه قليل التأثير ولا يعكس وجود أعراض المرض الهولندي بفعل إنحصار قطاع المحروقات.

2.1 قطاع التصدير التقليدي: شهد قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي خاصة في فترة التحول إنحلالا مباشرا بفعل الفشل في إدارة عملية التحول الذي شهدته البلاد منذ 1986، وكذا بفعل الوضع الإستثنائي المتمثل في الوضع الأمني فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى إنحلال القطاع الفلاحي وتدهوره نتيجة النزوح الريفي نحو المدن هذا من جهة، من جهة أخرى كان لبرامج التعديل الهيكلي وإتفاقيات الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأثر البالغ في إنحلال قطاع التصدير التقليدي بفعل فشل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية وما نتج عنه من تسريح لليد العاملة، خاصة وأن القطاعين " الفلاحي والصناعي " مملوكين للدولة، وعدم قدرتهما على المنافسة الخارجية، والتخريب الذي طالهما بفعل الفساد والظروف الأمنية، وبالتالي تعميق الهوة لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، ومع بداية سنة 2000 ودخول سياسة الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ، أعطي دعم للقطاع التبادلي بحيث أصبح يستوعب ما يقارب 31% من القوة العاملة.

3.1 القطاع غير التبادلي: يستحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من القوة العاملة في الإقتصاد الوطني منذ 1995 للتسارع الوتيرة مع دخول برنامج الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ بإستقطابه لـ 10% من القوة العاملة النشيطة، و 16.7% من حجم القوة المشغلة، أي 2.5 مرة عن القطاع التبادلي، إلا أنه ما يميز هذا القطاع هو إعماده على قطاع العائلات والمؤسسات الفردية في إطار دعم تشغيل الشباب.

ما يمكن إضافته أن سياسة الإنعاش الإقتصادي كان لها أثر كبير على القطاعين التبادلي وغير التبادلي بتثبيت حصة القوة المشغلة في القطاع الأول، إلا أنها توسعت في القطاع الثاني بصفة كبيرة خاصة وأنه ذو مردودية كبيرة مقارنة بالقطاع التبادلي، مما يجعل تنقل عنصر العمل حتمية إلزامية، كما أن قطاع المحروقات ورغم تراجع صادراته بفعل تخفيض الشريك الأجنبي لحصته، لا يزال يحسن باستمرار مكانته في مساهمته في الناتج المحلي الخام، وهو ما يؤكد وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال أثر إنتقال الموارد.

2. أثر الإنفاق:

تميز الإقتصاد الجزائري في فترة الدراسة بتطبيق سياسة مالية توسعية تمثلت في سياسة الانعاش الاقتصادي ببرامج خماسية من سنة 2000-2014، تميزت هذه البرامج الخماسية بجنوح هائل لإستخدام عائدات المحروقات في تمويل هاته البرامج، التي تميزت بضعف التقدير في القيمة الحقيقية للمشاريع المسطرة، والتي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية أو مشاريع القطاع غير التبادلي بصفة عامة من نقل وكهرباء

وخدمات وغيرها، من جهة أخرى فقد عرف تنفيذ مشاريع سياة الانعاش الاقتصادي العديد من العثرات والتأخر في إنجاز المشاريع نتيجة تذبذب أسعار المحروقات التي تعتبر الممول الرئيسي إن لم يكن الوحيد، والمفارقة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري هو الآثار السلبية لتذبذبات أسعار المحروقات سواء أكان إرتفاع في اسعار المحروقات وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الإيرادات والميول نحو الإنفاق الإستهلاكي الترفي مما يؤدي إلى ظهور أثر الإنفاق للمرض الهولندي وهو ما يعزز فرضية وجوده في الاقتصاد الجزائري، أما عن الإنخفاض في الأسعار فتكون الآثار السلبية مباشرة في وقف تنفيذ المشاريع وإتباع سياسة تقشفية مستعجلة ومفاجئة تنعكس بسرعة على مختلف القطاعات.

1.2 نظرة على تذبذبات أسعار النفط .

الجدول رقم 01: تطور أسعار النفط للفترة 2002-2015.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعر المرجعي	19	19	19	19	19	19	19	37	37	37	37	37	37	37
سعر البرميل لضبط الموازنة	19	19	19	19	19	19	19	100	50	60	90	90	100	90
سعر البرميل عند التصدير	28.8	24.8	38.4	54.6	-	74.4	99	61,62	79,91	112,9	110,7	109,1	NA	NA
السعر في السوق العالمي	24.3	28.2	36	50.6	61.0	60,3	91,1	81,1	124,4	110,3	143,2	107,1	117,6	126,6

المصدر:

2002-2006 - حمادي نعيمة - تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الشلف 2009.

- موري سمية - آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة تلمسان 2010.

* 2007 - 2015 MINISTRE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011 - 28 Septembre 2010

تأخذ الجهات الرسمية سعر البرميل عند التصدير في الحسبان عند إعداد الموازنة العامة في الجزائر، وهو يعبر عن سعر البرميل للنفط الجزائري والذي يكون سعره أكبر من سعر البرميل للنفط في السوق العالمي، أما السعر المأخوذ في التحليل عند أغلب الإقتصاديين فهو سعر سلة أوبك على إعتبارها الممون الأول للسوق العالمي.

1.2 نمو القطاعات الحركة للنمو وهيكل الناتج المحلي الخام .

الجدول رقم 02: نمو القطاعات والناتج المحلي للفترة 2000-2010.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة	5-	5.3-	0.5-	13.2	1.3-	19.7	3.1	1.9	4.9	5.5	6
الصناعة	3.9-	1.9	1.2	2	2.9	1.5	1.3-	4.5-	2.2-	5.2	0.9
البناء . أ. ع	9.8	9.8	5.1	2.8	8.2	5.5	8	7.1	11.6	9.1	6.6
الخدمات	2.1	6	5.3	4.2	7.7	6	6.5	6.8	7.8	7.2	6.9
المحروقات	4.9	1.6-	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	1.6	2.6-
خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	6	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	6

4	2.4	2.4	3	2	5.1	5.2	6.9	4.7	2.7	2.2	%PIB
---	-----	-----	---	---	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------

المصدر: بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقرير سنة 2010.

شهدت أسعار المحروقات تحسنا ملحوظا مع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 مسجلة معدلات نمو إقتصادية موجبة على طول فترة الخماسيات الثلاثة بلغت ذروتها سنة 2003 بمعدل نمو 6.9% ببلوغ سعر برميل النفط الجزائري متوسط 25 دولار للبرميل، لتسجل نسبة نمو 2% و 3% سنتي 2006 و 2007 متأثرين بالنمو السبي في القطاع الصناعي الذي سجل نسب نمو سالبة متتالية، إلا أن المتفحص لهيكل الناتج المحلي الخام في الجزائر يجد أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى ببلوغها نسبة 31.4% سنة 2000 ليعزز القطاع مكانته ببلوغه نسبة 45.6% سنة 2006 ونسبة 43.7% سنة 2007 ليشهد تراجعا سنتي 2009 و 2010 نتيجة تخفيض الشريك الأجنبي لحصة التصدير للنفط بفعل تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الجدول رقم 03: تركيبة هيكل الناتج المحلي الخام للفترة 2000 – 2010.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة %	12.73	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4
الصناعة %	9.57	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5
البناء . أ. ع %	9.8	8.5	9.1	8.5	8.3	7.5	7.9	8.8	8.6	10.9	10.4
الخدمات %	24.6	33	33.2	31.7	31	28.5	27.9	29.1	29.2	36	35.4
المحروقات %	31.54	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45	31	34.7
حقوق ورسوم الواردات	11.3	7.2	8.3	7.7	7.3	6.5	5.8	5.7	5.4	7.1	6.1

المصدر: بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقرير سنة 2010.

من جهة أخرى يساهم القطاع غير التبادلي بحصة الأسد في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خاصة في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية بمجموع نسبة مساهمة 35% سنة 2000 ليعزز مكانته تدريجيا بنسبة تتراوح ما بين 35 – 50 على طول فترة الإنعاش الاقتصادي مستفيدا بذلك من البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تميزت بتمويلها الكامل من عائدات المحروقات التي شهدت صدمة موجبة على طول الفترة 2000-2014 وقد كان هذا النمو على حساب قطاع التصدير التقليدي المتمثل في قطاعي الصناعة والزراعة بنسبة محصورة بين 11%- 18% على طول فترة برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المرض الهولندي من خلال مدى مساهمة القطاعات الثلاثة (المزدهر – التبادلي – غير التبادلي)، بحيث أن الاقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، ثم القطاع غير التبادلي في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي ليلها قطاع التصدير التقليدي الذي يساهم بنسبة 11 % من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من 2% من الصادرات كما سيأتي تفصيله لاحقا.

2.2 هيكل الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015.

يشكل هيكل الموازنة العامة وتركيبها مؤشرا هاما يمكننا من تتبع وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني من عدمها، من خلال مدى الإعتماد على قطاع المحروقات " القطاع للمزدهر" في تمويل النفقات العامة من جهة ومن جهة أخرى تركيبة هيكل النفقات العامة من خلال توزيعها بين القطاعين التبادلي وغير التبادلي.

الجدول رقم 04: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1722.9	1577.7	1615.9	1561.6	1472.4	1835.8	1628.5	970.2	973.0	حماية بترولية
3161.7	2640.5	2204.1	1894.0	1520.0	1245.7	1158.1	953.8	829.6	حماية عادية
4884.6	4218.2	3820.0	3455.6	2992.4	3081.5	2786.6	1924.0	1802.6	مجموع الإيرادات
4972.3	4714.5	4335.6	4608.3	3434.3	2838.0	2593.7	2018.0	1534.9	نفقات التسيير
3885.8	2941.7	2544.2	2820.4	3184.1	3022.9	2597.8	2304.9	2048.9	نفقات التجهيز
8858.1	7656.2	6879.8	7428.7	6618.4	5860.9	5191.5	4322.9	3583.8	مجموع الإعتمادات
-3974	-3438	-3060	-3973	-3626	-2779	2405	-2399	-1781	رصيد الموازنة

Source : MINISTERE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances .

من خلال الجدول وعند تصفح الموازنات السنوية لفترة الدراسة يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل باعتبارها تعكس مردودية القطاع الانتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 54% سنة 2007 لتصل نسبة 59.6% سنة 2010، إلا أنه مع بداية سنة 2011 تسجل تراجعاً لصالح الجباية العادية التي بلغت 54.6% سنة 2012 لتبلغ نسبة 64.7% سنة 2015 بدعم من القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الأشغال العمومية والخدمات هذا عن جانب الإيرادات.

أما عن جانب النفقات فإننا نلاحظ تفوق نفقات التجهيز من خلال البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، ببلوغها نسبة 57.17% سنة 2007 لتبقى محافظة على تفوقها ببلوغها نسبة 51.6% سنة 2010، إلا أنه بعد بداية سنة 2011 وبضغط من الجبهة الاجتماعية وضغط النقابات العمالية تراجعت النسبة لصالح نفقات التسيير للفترة 2011 - 2015 بنسب تتراوح 51.89% إلى 56% لينعكس بذلك في صورة تضخم على إعتبار أن الجهاز الانتاجي في الجزائر غير مرن، وهو ما يحول دون تحقيق الآثار المرغوبة من تزايد النفقات العامة المتمثلة في أثر المضاعف وأثر المعجل.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2007 – 2015، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الانفاق العام مطمئنة على البحوث المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعاً خطيراً بنسبة فاقت 60% بمتوسط 50 إلى 56 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني.

2.3 هيكّل الميزان التجاري.

الجدول رقم 05: تطور الميزان التجاري.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06
إجمالي الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74
محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61
النسبة إلى إجمالي الصادرات	97,27	97,07	96,79	98,08	97,92	98,40	97,94
أخرى	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74	1.13
النسبة إلى إجمالي الصادرات	2,73	2,93	3,21	1,92	2,08	1,60	2,06
الواردات	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.86
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري	34.24	40.60	7.78	18.2	25,961	20,167	9,384
إجمالي الصادرات	60.59	78.59	45.18	57.09	72,888	71,736	64,377
محروقات	59.61	77.19	44.41	56.12	71,661	70,583	63,327
النسبة إلى إجمالي الصادرات	98,38	98,22	98,30	98,30	98,32	98,39	98,37
أخرى	0.98	1.4	0.77	0.97	1,227	1,153	1,050
النسبة إلى إجمالي الصادرات	1,62	1,78	1,70	1,70	1,68	1,61	1,63
الواردات	26.35	37.99	37.4	38.9	46,927	51,569	54,993

المصدر: بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير السنوات المعنية.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008 وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 مقارنة بـ 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار في 2008 وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مربيا.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى

ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1,40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008 ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

من هذا التحليل يتبين أن صادرات المحروقات تمثل المنتج التصديري الوحيد بنسبة 98% - 97% من إجمالي الصادرات وبذلك فهو المؤثر الوحيد على الميزان التجاري والمصدر الوحيد لتدفقات العملة الصعبة، وهذا الوضع يجعلنا أمام تعزيز فرضية تغلغل المرض الهولندي، على اعتبار أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي، وهنا يثور التساؤل حول جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وما هو مصير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق مختلف اتفاقياتها الإلزامية⁹، والتي تؤدي إلى مزيد من إنحلال التصنيع المحلي الذي يعاني من المنافسة الخارجية الحادة وبالتالي توفير مناخ ملائم لغلغل المرض الهولندي.

ومما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن إصرار السلطات العمومية على الاستمرار في اعتماد سعر ثم 19 دولار ثم 37 دولار لإعداد الميزانية لا يمكن تفسيره إلا برغبة السلطة التنفيذية في الإفلات من الرقابة البرلمانية والابتعاد عن أهم ركائز الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمساءلة، من جهة أخرى لقد تم استخدام الموارد النفطية في مجالات أخرى، إلا أن هذه الاستخدامات يغلب عليها الإسراف والهدر . ويمكن أن نرصد ذلك من خلال كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين ، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة . هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

لقد أدت هذه الممارسات إلى ظهور سوء النية لدى الكثير من طالبي القروض، بحيث أصبحوا يتجهون إلى طلبها بقصد عدم التسديد (لتعودهم على الإلغاء المستمر لها) (من جهة، ولاعتقادهم أحيانا أن الحكومة لا بد أن تتكفل بديوغهم بغض النظر عن الكيفية التي يتم فيها استخدامها . أما دفع هذا السلوك بمسيري المؤسسات العمومية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار لقواعد الحذر وأدوات التسيير لإدراكهم أن موجة من التطهير المالي آتية لا محالة . فيكفي أن تضغط النقابة قليلا بدعوى المحافظة على مناصب الشغل لتتم الاستجابة لمطالبها . ولقد أدت هذه الوضعية إلى تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي لأن زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق قلل من حرصها على الترشيد وعلى الانضباط المالي، الأمر الذي أدى إلى بروز الضغوط التضخمية من جديد . حتى وإن كانت لا تزال في مستويات معقولة¹⁰، كل هذا أدى إلى شيوع مناخ الفساد أو على الأقل تساهل من قبل الدولة معتمدة على الوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار المحلوقات للفترة 2000-2010 إذا ما استثنينا سنتي 2008-2009 التي شهدت إنخفاض نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب دورة أسعار المساكن تبقى الإيرادات النفطية كبيرة مقارنة بالمنجزات

على الأرض، مما يوحى بشيوع مناخ فساد يساعد على تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني سواء أكان ذلك مقصودا أو بحسن نية وجهل بالعواقب.

IV - خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن ظاهرة المرض الهولندي موجودة في الإقتصاد الجزائري، وتتوافق مع نظرية المرض الهولندي بشكل كبير، وهذا راجع لخصوصية حالة الإقتصاد الجزائري التي تتصف بنوع من التعقيد، إذ أن البطالة المرتفعة تحول دون التمكن من متابعة مدى تحرك عوامل الإنتاج بين القطاعات من أجل إثبات وجود المرض الهولندي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود حركة جزئية من قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي نحو القطاع غير التبادلي، ليبقى أثر الإنفاق الذي يظهر بشكل جلي من خلال الصدمات خاصة الموازية المتأتية من تذبذبات أسعار المنتج التصديري وموارده التي تبقى المصدر الرئيس في تغطية الحجم الكبير للنفقات العامة المرصودة في المخططات الخماسية، هذا الأمر دفع صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى توجيه أكبر قدر من الاستثمارات لتطوير قطاع المحروقات وضح كميات هائلة من السيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى إرتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاع السلع غير التبادلية، مما أدت إلى توجيه نفقات جد كبيرة لهذا القطاع، وتحلت في معدلات نمو إسمية إيجابية دون أن يكون لهاته الاستثمارات آثار إيجابية على الصادرات، وفي أغلب الأحيان يترتب عنها إرتفاع في الواردات تعمل على تقليص قيم الميزان التجاري، ناهيك عن الفساد في قطاع التجارة الخارجية والذي يعمل على تهريب العملة الصعبة ، مما يجعل ميزان المدفوعات يشهد عجزا متتاليا يجعل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة الموازية تتآكل بشكل سريع، وهو ما يعكس تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالة الصدمات سواء الموجبة أو السالبة التي تنعكس في شكل دورات إقتصادية متقاربة.

النتائج المتوصل إليها: من خلال هذا البحث تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية.

1. الدور الذي تلعبه العوائد النفطية في الهيكل الاقتصادي للجزائر أضفت عليه سمة الاقتصاد الريعي ، والطريقة التي تدار بها هذه العوائد طوّرته الى سمة الدولة الريعية، المعتمدة بشكل شبه كلي على عوائد المحروقات التي تعرف عدم إستقرار في مردودها المالي نتيجة تذبذبات أسعارها في السوق العالمية أو نتيجة ضغوطات الشركاء الأجانب.
2. تظهر أعراض المرض الهولندي من خلال نمو قطاع السلع غير التبادلية على حساب قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي، الذي خصصت له مبالغ ضخمة ولكن دون جدوى، ليبقى يحقق معدلات نمو سالبة.
3. سياسة الانعاش الاقتصادي المنتهجة خلال الفترة 2001 . 2014 ، فاقمت من حدة أعراض المرض الهولندي من خلال أثر الانفاق.
4. النتيجة الأهم التي توصلنا إليها هي أن إنحلال التصنيع في الجزائر ليس سببه أثر الإنفاق المتأتي من الإعتماد على ريع المحروقات، وإن كانت سبب فهي بدرجة ثابتة، أما إنحلال التصنيع فيعود بالدرجة الأولى إلى فشل

دائرة التحول نحو إقتصاد السوق، بدءا من قوانين إعادة هيكلة المؤسسات وإستقلاليتها والتطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية وصولا إلى برنامج الخصخصة الذي عرف فشلا ذريعا وفكك القاعدة الصناعية، أما القطاع الفلاحي فتراجعته يعود غلى العشرية السوداء والزوح الريفي إضافة إلى أنه قطاع تقليدي وذو إنتاج ضعيف.

التوصيات:

هناك العديد من الآليات التي يتم من خلالها مواجهة الآثار السلبية للمرض الهولندي، تختلف باختلاف طبيعة وأهداف السياسة الإقتصادية للتنمية، ومدى فعالية كل آلية حسب الظرف الذي تطبق والغرض المرجو من تطبيقها، ومن هذه الآليات نذكر:

1 تعقيم المداخل: قد تكون المناعة الكافية من المرض الهولندي هو تعقيم المداخل المتنامية بسرعة المتأثرة من القطاع المزدهر، بحيث أن الحكومة تراكم الاحتياطات الأجنبية وتزودها بادخارات اضافية، إما بفائض في حسابها الجاري، أو من خلال القطاع الخاص.

2 تعقيم الاحتياطات الاضافية: وهنا يجب منع الاحتياطات الاضافية من التنفيذ في الاقتصاد المحلي، وقد سمى "Cordon" ذلك بحماية سعر الصرف، لأنها تتجنب أو تخفض إرتفاع سعر الصرف، نتيجة لتأثير الانفاق، وعليه فإن القطاع المتأخر لن يتضرر من مواجهة سعر صرف مرتفع، بالرغم من أن نمو القطاع غير التبادلي قد تمتد التضحية به، وعندما لا تنفق الدولة كل مداخليل قطاع التصدير فإنها تكون قد خففت من مشكل القدرة الاستيعابية.

3 حماية الأنظمة الإنتاجية: إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج العلة الهولندية، تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، دون أن يشكل هو في حد ذاته تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للبترول بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة لكن المفارقة تمكن في أن إستخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في ا،ظمتها الإنتاجية.

4 وقف العمل بمشاريع ANSEJ و CNAC وغيرها بإعتبارها لم تؤدي الدور المنوط بها في النهوض بالقطاع الإنتاجي، وكثرة المشاريع الطفيلية كالتجارة، وإستبدالها بمشاريع تقوم الحكومة بتنفيذها حسب الأولويات، ثم تقوم بخصخصتها عن طريق البورصة وبذلك تنشط السوق المالية، وتقوم ببناء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على تحقيقي تنمية مستدامة.

V – الإحالات والمراجع:

¹ Rowtron R-wells – the industrialisation- cambridge journal of économics – vol 05 1983 – p 215.

² Jeqn Philipe – le syndro;e hollqndqise théorie et empirique au congo et cameroun – universite montesquier – bordeaux4 – France p02.

³ Chri Adam – What is dutch disease and is it problem ? – center for Global development – july 2006 – p03.

⁴ عبد القادر دربال ومختار دقيش – العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 – 2006.

* نقصد بالصدمة الموازية لتنوع الصدمات الخارجية الموازية بن اكتشاف مورد طبيعي جديد أو ارتفاع سعر إحدى سلع الصادرات.

⁵ عمار جعفري – إشكالية إختيار نظام الصرف للملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 – رسالة ماجستير غير منشورة – لجامعة بسكرة 2013 – ص76.

⁶ Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 – p06.

⁷ بملول لطيفة – نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة باجي مختار 2012 – ص.ص 100. 1001.

⁸ عباسية نوال – التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة منتوري بقسنطينة 2009 – ص 50.

⁹ الصادق بوشنافة – الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الجزائر 2007 – ص 216.

¹⁰ عبد المجيد قدي – الإقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات – مداخل في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – يومي 07 و08 أفريل 2008 – جامعة فرحات عباس بسطيف – ص.ص 05-07.